تنزل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه لان جزء الشيء لا يعمل في الشيء ومابين فقيل غير المختص
ولها شبهان احدهما هذا وهو عام فيما لا يعمل من الحروف وقد راعاه بنو تميم فلم يعملوها
والثاني خاص وهو مشابهتها ليس في كونها للنفي وداخلة على المبتدا والخبر وتخلص المحتمل
للحال كما ان ليس كذلك وقد راعى هذا الشبه اهل الحجاز فاعملوها عملها فرفعوا بها
المبتدا اسما لها ونصبوا الخبر خبرا لها قال تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم هذا
مذهب البصريين وزعم الكوفيون انها لا تعمل شيئا في لغة الحجازيين وان المرفوع بعدها
باق على ما كان قبل دخولها والمنصوب على اسقاط الباء لان العرب لا تكاد تنطق
بها الا بالباء فاذا حذفوها عوضوا منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر
وليس هو بشيء لمجيء الخبر فيه الباء وغيره وقد يكثر في الحروف الجارة حذفها ولم ينصب
ما بعدها وعلى الاول لاعمالها عمل ليس شروط احدها بقاء النفي فان انتقض بالا بطل
العمل نحو وما محمد الا رسول وكذا اذا ابدل من الخبر بدل مصحوب بالا نحو ما زيد شيء
الا شيء لا يعبأ به لاتحاد حكم البدل والمبدل منه وخالف قوم في هذا الشرط فجوز يونس
والشلوبين النصب مع الا مطلقا لوروده في قوله وما الدهر الا منجنونا باهله
وما صاحب الحاجات الا معذبا . وقوله . وما حق الذي يعثو نهارا . ويسرق ليله
الا نكالا . واجيب بانه نصب على المصدر اي ينكل نكالا ويعذب معذبا اي تعذيبا
ويدور دوران منجنون اي دولاب وقال قوم يجوز النصب ان كان الخبر هو الاسم في المعنى
نحو ما زيد الا اخاك او منزلا منزلته نحو ما زيد الا زهيرا وقال اخرون يجوز ان كان
صفة نحو ما زيد الا قائما وقال الصفار في الثاني يجوز نصبه لكن على الاستثناء لا البدلية
وان انتقض بغير الا لم يؤثر فيجب النصب عند البصريين نحو ما زيد غير قائم واجاز الفراء
الرفع . الشرط الثاني فقد ان فان زيدت بعدها بطل العمل كقوله فما ان طبنا
جبن ولكن . وقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب . ولا صريف ولكن انتم الخزف
قال ابن مالك ولما كان عملها استحسانا لا قياسيا شرط فيه الشروط المذكورة لان
كلا منها حال اصلي فالتبقية عليها تقوية والتخلي عنها او عن بعضها توهين واحق
الاربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة ان لان مقارنة ان تزيل شبهها
بليس لان ليس لا يليها ان فاذا وليت ما نبت في الاستعمال وبطل الاعمال انتهى
وذهب الكوفيون الى جواز النصب مع ان ورووا قوله ما ان انتم ذهبا ولا صريفا
بالنصب والبصريون على ان ان المذكورة زائدة كافة وزعمها الكوفيون نافية
كذا حكوه وعندي ان الخلاف في اعمالها ينبغي ان يكون مرتبا على هذا الخلاف . الشرط
الثالث ان لا تؤكد بما فان اكدت بها بطل العمل نحو ما ما زيد قائم قال في المغني
وهي كافة وحكى ابو علي الفارسي عن جماعة من الكوفيين اجازة النصب كقوله
لا ينسك الاسى تاسيا فما ما من حمام احد معتصما . واجيب بانه شاذ او ما الاولى
اي فانيه الحزن ثم ابتدا ما قلت موكدة . الشرط الرابع تاخير الخبر فان تقدم
ارتفع كقوله . وما حسن ان يمدح المرء نفسه . وجوز الفراء نصبه مطلقا نحو ما قائما

زيد

زيد وجوزه الاخفش مع الا نحو ما قائما الا زيد وحكى الجرمي ان ذلك لغة ثم ما
مسيئا من اعتب . وقال الفرزدق . اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر . وقال اخر .
نجران اذ ما مثلها نجران . والجمهور اولوا ذلك على الحال نحو فيها قائما رجل والخبر
محذوف وهو العامل اي ما مثلهم في الوجود وان امتنع النصب في حال تقدم الخبر
ففي تقدم معموله اولى نحو ما طعامك زيد اكل واجازه الكوفيون وابن كيسان
نصبه قياسا على لا ولن ولم فان تقدم الخبر او معموله وهو ظرف او جار ومجرور نحو ما في
الدار او ما عندك زيد وما لي انت معنيا فاقوال . احدها منع النصب كغيرهما
والثاني الجواز للتوسع فيهما والثالث جواز النصب ان كان الظرف المقدم معمول
الخبر والمنع ان كان هو الخبر وهو ظاهر كلام ابن مالك في كتبه وصرح به في الكافية
الكبرى وشرحها وابن هشام في الجامع وعندي عكس هذا وهو النصب ان كان الظرف
المقدم الخبر والمنع ان كان معموله ص وما عطف على خبرها بلكن او بل رفع ونصب غيرهما
اجود ومنع قوم نصب معطوف ليس مطلقا وما بعدها الهمزة لا تحذف خلافا للكسائي
وما اشبهها ولا اضمارها تام تكتفي بان وشذ بنا النكرة معها ش فيه مسائل الاولى
اذا عطف على خبر ما بلكن او بل تعين في المعطوف الرفع نحو ما زيد قائما لكن قاعد
او بل قاعد على انه خبر مبتدا محذوف اي هو ولا يجوز النصب لان المعطوف بهما موجب
وما لا تعمل الا في المنفي فان عطف بغيرهما فيجوز فيه الامران والنصب اجود نحو ما
زيد قائما ولا قاعدا ويجوز ولا قاعد على اضمار هو واوجب قوم الرفع في المعطوف على
خبر ليس مطلقا سواء كان بلكن او بل ام بغيرهما نحو ليس زيد قائما لكن قاعد ولا قاعد
والمعروف خلافه . الثانية اذا دخلت همزة الاستفهام على ما الحجازية لم يغيرها
عن العمل نحو اما زيد قائما كما تقول الست قائما . الثالثة اجاز الكسائي اضمارها
فانشد فقلت لها والله يدري مسافر . اذا اضمرته الارض ما الله صانع اي ما يدري
ومنع البصريون ذلك . الرابعة لا يجوز حذف اسم ما قياسا على ليس واخواتها فلا تقول
زيد ما منطلقا تريد ما هو ولا اضمارها كذلك فان لحقت بالهاء جاز تشبيها بليس كقوله
لنا موا فما ان من حديث ولا صال التفرد فما حديث ولا صال التشبيه اي ذو حديث .
الخامسة شذ بناء النكرة مع ما تشبيها بلا في ما باس عليك كما قالوا لا باس عليك
وانشد الاخفش وما باس لو ردت علينا تحية . قليلا على من يعرف الحق عابها ص الثاني
ان النافية عند اهل العالية بشرط ترتيب وعدم نقض وانكرها اكثر البصرية
وقيل لا ياتي الا مع الا ش ان النافية عند العقل ايضا من الحروف التي لا تختص فكان
القياس ان لا تعمل فلذلك منع اعمالها الفراء واكثر البصرية والفارسي وعزي لسيبويه
واجاز اعمالها الكسائي واكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك
وصححه ابو حيان لما ذكرناه لما في النفي وكونها لنفي الحال والسماع عن اهل العالية
ان ذلك نافعك ولا ضارك وان احد خيرا من احد الا بالعافية وسمع الكسائي اعرابيا يقول
ان قائما فانكرها عليه وظن انها ان المشددة وقعت على قائم قال فاستثبته فاذا

Copyright © King Saud University